CD/PV.876
7 June 2001

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والسبعين بعد المائة الثامنة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الخميس، ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ١٠/١٠ صباحاً

الرئيس: السيد كاميلو رييس رودريغيس (كولومبيا)

(A) GE.01-62326

الرئـــيس (الكلمة بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة السادسة والسبعين بعد المائة الثامنة لمؤتمر نزع السلاح.

لـــدي متكـــلم واحد على قائمتي للجلسة العامة لهذا اليوم هو: ممثل الصين. أعطي الكلمة لممثل الصين السفير هو إكسياودي.

السيد هو (الصـــين) (الكلمة بالصينية): يود الوفد الصيني أن يهنئكم على اضطلاعكم برئاسة مؤتمـــر نـــزع السلاح. وإني متأكد من أن خبراتكم الواسعة ومهاراتكم الفائقة ستفضي إلى تعزيز أعمال المؤتمر. ويؤكد لكم الوفد الصيني تعاونه الكامل معكم.

الســـيد الرئـــيس، أود أن أركز كلمتي اليوم على قضية منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي. وموقف الصين بشأن هذه القضية في غاية الوضوح. فنحن ملتزمون بتعزيز قيام المجتمع الدولي بالتفاوض على صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق للتسلح فيه، وبإبرام هذا الصك. وكان الوفـــد الصيني قد قدم إلى مؤتمر نزع السلاح، في شباط/فبراير ٢٠٠٠، ورقة عمل بعنوان "موقف الصين بشأن قضـــية مـــنع حـــدوث للتسلح في الفضاء الخارجي واقتراحات بخصوص طرق تناول هذه القضية في مؤتمر نزع الســـلاح"(CD/1606)، وهي ورقة أوجزت الأفكار الأولية للصين بشأن الصك القانوني الدولي المذكور أعلاه. وقامت الصين منذ ذلك الحين بإجراء مزيد من الدراسات المستفيضة بشأن القضايا ذات الصلة وتوصلت إلى بعض العناصر الأساسية فيما يتعلق بالصك القانوني المقبل.

واليوم، وبناء على تعليمات من الحكومة الصينية، فإنني أقدم ورقة عمل بخصوص العناصر الممكنة لصك قانوني دولي مقبل بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي. وقد اقترح الوفد الصيني بالفعل أن يجري تعميم هذه الورقة كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

وتحـــتوي الورقـــة على عناصر لأجزاء موضوعية من الصك مثل أسماء الصك، والديباجة، والالتزامات الأساسية، والتعاريف، وتدابير التنفيذ الوطنية، واستخدام الفضاء الخارجي في الأراضي السلمية، وتدابير بناء الثقة، وتدابير التحقق، وتسوية المنازعات، والهيئة المنفِّذة للصك القانوني، وما إلى ذلك. وهي تشمل أيضاً عناصر لمواد إجرائـــية توجـــد في معظم الصكوك القانونية الدولية، مثل المواد المتعلقة بالتعديلات ومدة السريان والانسحاب والتوقيع والتصديق وبدء النفاذ والنصوص ذات الحجية.

ووفقـــاً لما جاء في الورقة، فإن الصك القانوني الدولي المقبل يمكن أن يكون بعنوان "معاهدة منع تسليح الفضاء الخارجي" ويمكن أن تشمل التزاماته الأساسية أربعة تعهدات مبدئية هي: عدم تجربة أو وزع أو استعمال

أي أسلحة أو منظومات أسلحة أو مكوناتها في الفضاء الخارجي؛ وعدم القيام في البر أو البحر أو الجو بتجربة أو وزع أو استعمال أي أسلحة أو منظومات أسلحة أو مكونات لها تكون مصممة لشن الحرب في الفضاء الخارجي؛ وعدم القيام بأي استعمال مباشر لأي أجرام مطلقة في مدارات لغرض القيام بعمليات قتالية؛ وعدم تقديم المساعدة أو التشجيع إلى البلدان أو المناطق أو المنظمات الدولية أو الكيانات الأخرى للاشتراك في أنشطة يحظرها هذا الصك القانوني. وبموجب هذه الالتزامات الأساسية، تُحظَر مرة وإلى الأبد جميع الأسلحة الموضوعة في الفضاء وجميع الأسلحة التي تهاجَم بها من الأرض أهداف موضوعة في الفضاء الخارجي.

وبالإضافة إلى ذلك، تحتوي الورقة على مقترحات أولية بشأن تعاريف لمصطلحات مثل "الفضاء الخارجي" و"الأسلحة" و"منظومات الأسلحة" و"العناصر المكونة لمنظومات الأسلحة". وبالنظر إلى ما تتسم به قضية التحقق من تعقيد وحساسية، فإن ورقة العمل الصينية لا تقدم أفكاراً محددة في هذا الصدد. ويمكن إقامة الأدلة على هذه القضية وتقريب وجهات النظر بشأنها أثناء المفاوضات اللاحقة، عن طريق جهود مشتركة يبذلها خبراء من جميع البلدان. ولما كانت جميع العناصر الأخرى ذات الصلة قد عُرضت إجمالاً في الورقة، فإنني لن أدخل في أي تفاصيل أخرى هنا.

وأود أن أؤكد على أن الأفكار الرئيسية الواردة في ورقة العمل ما زالت مؤقتة إلى حد كبير وتتطلب مزيداً من التنقيح والإثراء والصقل، وهو ما آمل أن يتحقق عن طريق المزيد من المناقشات المكثفة من جانب جميع الوفود. وإننا نأمل، باتباع نهج قائم على تفتح الذهن وعن طريق إجراء مفاوضات تتسم بالالتزام والجدية مع جميع الوفود، في أن نبرم في وقت مبكر صكاً قانونياً دولياً يمنع تسليح الفضاء الخارجي وحدوث سباق للتسلح فيه.

سيادة الرئيس، قد يثار السؤال الآن عن: ما هي الحاجة الآن إلى التفاوض على صك قانوني دولي يمنع تسليح الفضاء الخارجي ويمنع حدوث سباق للتسلح فيه؟ أليس من السابق لأوانه اقتراح الأفكار المشار إليها أعلاه؟ وإذا نظرنا بجدية إلى الوضع الراهن السائد فيما يتعلق بالطريقة التي يُستخدم بها الفضاء الخارجي وإلى التطورات الأخرى ذات الصلة في مجال الفضاء الخارجي، فلن يكون من الصعب الخلوص إلى استنتاج مؤداه أن التفاوض على مثل هذا الصك القانوني الدولي ليس ضرورياً فحسب، بل هو ضروري ضرورة ملحة في ميدان تحديد الأسلحة المتعددة الأطراف ونزع السلاح.

ومع ظهور وتطور عصر المعلومات، فإن عدداً كبيراً من الأنشطة المدنية التي تقوم بها جميع البلدان في مجالات مثل الاتصالات والملاحة والأرصاد الجوية وتجارب علمية معينة يعتمد بدرجة متزايدة على الفضاء الخارجي. ومسألة ما إذا كان يمكن استخدام الفضاء الخارجي أم لا بطريقة رشيدة تكفل سِلْمه واستقراره هي أمر سيكون له تأثير هام على السلام العالمي وعلى مستقبل الإنسانية قاطبة. بيد أن من المعروف لدى الكافة أن الفضاء

الخارجي يواجه الآن خطر التسلح. ويتجلى هذا الخطر في جانبين رئيسيين هما تطوير نظام الدفاع بواسطة القذائف والهيمنة على الفضاء الخارجي هيمنة مخططاً لها.

وقد سبق أن أوضح البلد المعني أن نظام الدفاع بواسطة القذائف الذي يمر حالياً بمرحلة البحث والتطوير سيتجاوز القيود التي تفرضها معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. ومما لا شك فيه أن نظام الدفاع بواسطة القذائف سيشمل منظومات أسلحة فضائية؛ وقد توضع بعض منظومات الأسلحة الفضائية هذه في الفضاء الخارجي، فتتيح لمنظومات الأسلحة الموجودة على كوكب الأرض معلومات وتوجيهاً بشأن تحديد الأهداف، أو تهاجم أهدافاً أرضية من الفضاء، مما يحّول الفضاء الخارجي إلى ساحة معركة. وقد يجري وضع منظومات أسلحة فضائية أخرى في الفضاء أو على كوكب الأرض بغية اعتراض أهداف فضائية أو تدميرها.

وإن خطة التطوير العسكري الاستراتيجي الطويل الأجل للفضاء المعروفة باسم "رؤية عام ٢٠٢٠" والتي طرحت في عام ١٩٩٨، تنص صراحة على أن تشكل القدرة الفضائية العسكرية القوة الرئيسية في تنفيذ سياسة الأمن القومي والاستراتيجية العسكرية وأن الغرض الرئيسي الذي سيجري من أجله استخدام هذه القوة في القرن الحادي والعشرين هو ضمان التفوق في الفضاء. وقد رأينا في هذا السياق أيضاً ظهور النظرية التشغيلية المتعلقة بضمان التفوق الفضائي. ومما تسبب في انزعاج مماثل "التدريب على حرب الفضاء" الذي أُجري في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. فهذا التدريب قد استخدم الفضاء الخارجي كساحة معركة وتقرر أن يحدث السيناريو الخاص به في عام ٢٠١٧. وقد انطوى هذا التدريب على استخدام منظومات استراتيجية للدفاع بواسطة القذائف وأسلحة ليزر مركزها الأرض ووسائل أخرى لمهاجمة أهداف في الفضاء. وقد قام البلد المعني منذ وقت غير بعيد، في ضوء التوصيات الواردة في تقرير بشأن هذه القضية، بتعديل آلية إدارة وتنظيم أنشطته الفضائية المتصلة بالأمن القومي. ووفقاً لذلك التقرير، فإنه يوجد خطر من نوع "بيرل هاربر فضائي" وأنه يجب، لهذا السبب، بذل جهود لتطوير وسائل تتكفل بردع الأفعال العدائية التي تحدث في الفضاء الخارجي أو انطلاقاً منه وبالدفاع ضد هذه الأفعال وكذلك لتطوير قدرات عسكرية جديدة من أجل العمليات في الفضاء.

والتطورات المذكورة أعلاه تبرهن بوضوح على أن تسليح الفضاء الخارجي ليس قضية بعيدة عنا على الإطلاق؛ بل على العكس فإن الخطر وشيك والقضية ذات إلحاح كبير. ولكي يمكن لأي تدابير وقائية أن يكون لها تأثير، فإنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراء في الحال، وإلا فإن نافذة الفرص المفتوحة أمامنا الآن ستُغلق عما قريب. أما إذا حدث، كما هو الحال فيما يتعلق بالأسلحة النووية، أن جرى تطوير ووزع أسلحة الفضاء الخارجي ثم جرى وضعها تحت المراقبة، فإن من شأن ذلك أن يثير صعوبات لا حصر لها. وهل من الأفضل لنا أن نجلس مكتوفي الأيدي ونشاهد الفضاء الخارجي وهو يجري تسليحه ونؤجل التفاوض على نزع سلاح الفضاء

الخارجي أو على منع انتشار أسلحة الفضاء الخارجي إلى تاريخ ما في المستقبل؟ أم هل ينبغي أن نبدأ المفاوضات لمنع تسليح الفضاء الخارجي الآن ومباشرة؟ أعتقد أن الاجابة على هذا السؤال واضحة بداهة.

وإذا كـــان أي بلد يشعر بقلق حقيقي إزاء وجود تهديد محتمل لمصالحه الفضائية، فمن المؤكد أنه يمكن تخفيف أوجه القلق هذه عن طريق التفاوض على معاهدة بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي وإبرام هذه المعاهدة، على النحو الذي اقترحته الصين. فبغض النظر عن القدرات الفضائية للبلدان المختلفة، فإنه سيكون بالإمكان لمثل هـــذه المعـــاهدة ضمان حماية جميع مصالح هذه البلدان وممتلكاتها الفضائية حماية وافية. ونتيجة لذلك، فإن جميع البلدان ستتمكن بصدق من توجيه مواردها المحدودة إلى الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، بما يترتب على ذلـــك مـــن فوائد للبشرية قاطبة. ومن شأن إبرام معاهدة دولية ملزمة قانوناً من هذا النوع أن يتيح أنجع وسيلة لضـــمان مصالح جميع البلدان. بيد أن الأمر سيكون مختلفاً اختلافاً كبيراً إذا كانت النوايا الحقيقية بشأن الفضاء الخـــارجي هـــي الاستهانة بالالتزامات المنصوص عليها في الصكوك القانونية الدولية والسعي إلى تحقيق التفوق العســـكري والاســـتراتيجي الأحادي الطرف والمطلق القائم على القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية. وفي التحلـــيل النهائي، فإن تسليح الفضاء الخارجي سيعود بالضرر على مصالح كل بلد وأمنه، بما في ذلك ذات البلد الذي قاد الخطى على طريق إدخال الأسلحة في الفضاء الخارجي. وستكون العواقب المترتبة على ذلك وخيمة إلى أبعد حد وهي لن تخدم مصالح أي طرف.

والفضاء الخارجي هو التراث المشترك للإنسانية وإنني على اقتناع بأن الإبقاء على الفضاء الخارجي ينعم بالســـلام والهدوء هو أمل تشترك فيه جميع الشعوب وأن هذه الشعوب لا ترغب في أن ترى الفضاء الخارجي قد تحـــول إلى ســـاحة معركة جديدة وألا تؤدي ظلال أسلحة الفضاء الخارجي إلى اظلام حياتها. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المعني بنزع السلاح، أن يؤدي دوره الخاص به في هذا الصدد. وقد قدمت الصين في هذا الخصوص، في عام ٢٠٠٠، مقترحات محددة بشأن ولاية لجنة مخصصة تُعنى بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وذلك في ورقة العمل CD/1606 المقدمة منها. ثم جاء وفد الاتحاد الروسي، في الوثـــيقة CD/1644 المقدمة منه مؤخراً، والتي تؤيدها الصين تماماً، ليعلن وقوفه بعبارات لا لبس فيها إلى جانب إنشـــاء لجنة مخصصة لهذا الغرض ذات ولاية تفاوضية. وإننا نناشد مرة أخرى جميع البلدان القيام بالتفاوض على صـــك قانوني دولي بشأن منع تسليح الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق للتسلح فيه وإبرام هذا الصك، على أساس الامتثال الصارم للمعاهدات والاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية القائمة المنطبقة على الفضاء الخارجي.

الرئيس (الكلمة بالإسبانية): أشكر ممثل الصين على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئيس.

هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟

إذا لم يكن الأمر كذلك فإنني أود فقط أن أقول، كما تعلمون جميعاً، أن رئيسكم قد قام، عن طريق شتى المنسقين وفي إثر مشاورات غير رسمية مكثفة، بتقديم مقتَرح سيكون من شأنه، إذا ووفق عليه، أن يمكّننا من تعيين منسقين لتناول ثلاث قضايا محددة ذات طبيعية إجرائية. وقد تلقيت في المشاورات الرئاسية التي أجريتها بالأمس ردود فعل أولية من المنسقين إزاء هذا المقتَرح. وكان رد الفعل هذا إيجابياُ ومن الواضح أيضاً أنه يلزم قدر أكبر قليلاً من الوقت لكي نحاول اتخاذ مقرر محدد بهذا الشأن. ولذلك فإنني أعتزم استكشاف هذه الإمكانية في الأسبوع القادم وأرجو بإخلاص أن يكون من الممكن عندئذ اتخاذ مقرر في الجلسة العامة التي ستُعقد يوم الخميس القادم بشرط أن يكون ذلك موافقاً بطبيعة الحال لرغبات جميع الوفود المشتركة في المؤتمر.

وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. ستُعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الخميس، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠ صباحاً

- - - - -